الخليج العربي ..... المجلد الرابع عشر ..... العدد (2) 1982
مجلة علمية يصدرها مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، الجمهورية العراقية

البحرين ...

لؤلؤة الخليج العربي والأطماع الفارسية

الدكتور فاضل حسين البراك

تذكر يوماً بعد يوم تصريح الرئيس الراحل القائل، بأن مركز الصراع الشيوعي بعد خروج مصر من جبهة المواجهة مع الكيان الصهيوني، إلى أقطار الخليج العربي. من مجلس التعاون الخليجي إلى مشروع الأمير فهد لحل القضية الفلسطينية، إلى زيارة رئيس النظام السوري حافظ الاسد لأقطار الخليج العربي بعد ضم الجولان إلى الكيان الصهيوني... إلى المؤامرة الخطيرة التي اكتشفت في البحرين بهدف قلب نظام الحكم هناك تمهيداً لضم البحرين إلى ايران.

وإذا كانت زيارة رئيس النظام السوري لن تقدم شيئاً على صعيد الوضع في المنطقة، لأنها تواجه الحائط المسدود خليجياً وأميركياً، ولأن التغيير الوحيد الذي حصل هو أن أقطار الخليج العربي كانت تسعى وراء سوريا قبل قمة فاس، فأصبحت سوريا تركض اليوم وراء أقطار الخليج العربي بعد ضم قمم الجولان.

إذا كان هذا هو التغير الوحيد الشكلي الذي سيحصل في الوقف العربي تحت لافتة قديمة جداً، هي لافتة التضامن العربي التي تعود العرب على رفعها كلما وجدوا أنفسهم في المأزق الصعب... فإن أخطر مؤشر نلاحظه في الوضع هو المؤامرة الايرانية على البحرين حيث تبين أن شبكة الضالعين هي أوسع بكثير مما كان يظن. وان أعضاء الشبكة قد دربوا على استخدام السلاح في ايران، وإن أسلحتهم أخذت من مستودعات «الحرس الثوري الايراني» وهربت إلى البحرين. والأهم من ذلك أن بين المتهمين بعض الأشخاص من جنسيات خليجية أخرى، (سعودية وكويتية) وقد سارعت السعودية إلى إقامة اتفاق أمني بينها وبين البحرين، كما دعا وزير داخلية الكويت الشيخ نواف الأحمد إلى تعميم هذا الاتفاق على كل أقطار الخليج العربي لأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. وكان وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام، الذي يوافق رئيس النظام حافظ الأسد في زيارته الخليج العربي، قد أكد في المنامة حرص سوريا على أمن البحرين واستقرارها دون أن يشير إلى مصدر الخطر على أمن البحرين واستقرارها، وهو مصدر مكشوف ومعلوم، لأن ايران، منذ العشرينات، وهي تطالب بالبحرين بوصفها جزء من ايران. علماً أن دستور ايران الحالي الذي وضع أيام الشاه يعتبر البحرين المقاطعة رقم ١٤ في مقاطعات ايران... وهو ما لم تلغه (الثورة الايرانية) الحالية بل ان تصريحات آيات الله أكدته في أكثر من مناسبة.

فهل بدأت عبر البحرين حرب الخليج العربي بأفاقها الخمينية لزعزعة الأوضاع هناك، وذلك في خط

مواز للحروب العربية وخاصة الحرب اللبنانية وسيما هناك أمور كثيرة تجمع بين أوضاع لبنان وأوضاع البحرين:

١ ــ التوازن السياسي الداخلي الطائفي.

٢ ــ منطقة حرة فكرياً وسياسياً واقتصادياً.

٣ ــ نقطة استراتيجية سياسية وعسكرية.

٤ ــ ملتقى الأجانب ومعظمهم مسيسين ضد العرب.

٥ ــ مصب أطماع القوى المحيطة.

وفي ضوء ذلك هل بدأ الخميني بتصدير الفوضى إلى أقطار الخليج العربي عبر البحرين؟ ولماذا البحرين بالذات من دون غيرها من أقطار الخليج العربي؟

هذه الدراسة الموثقة تحاول أن تلقي الأضواء على البحرين لؤلؤة الخليج العربي عشية المحاولة الخمينية الفاشلة.

أجمع الكتاب الستراتيجيون أنه كلما نظر العالم إلى الخليج العربي، وكثيراً ما ينظر هذه الأيام، كانت له عين على مضيق هرمز... وعين على البحرين. وإذا ما كان من السهل على المرء أن يتبين مدى الاهتمام المعطى لمضيق هرمز كشريان حيوي لمرور النفط، وإذا كان إقفال المضيق بتفجير إحدى الناقلات فيه هو بمثابة خنق للدول الصناعية، كما تردد محطات الإذاعة والتلفزة في الغرب... إذا كان هذا مفهوماً لدى الرأي العام في وجهيه، التحريضي والحقيقي، فإن ما لم يفهمه ويعرفه الكثيرون هو دور البحرين وأهميتها التاريخية كنقطة استقطاب للقوى المتصارعة في منطقة الخليج العربي كلها. وبالإمكان تحديد هذه الأهمية:

١ ــ إن الموقع الجغرافي هو الذي يحدد الموقع السياسي لمعظم البلدان: والبحرين نقطة جغرافية واقعة في قلب الخليج العربي بحيث لا يمكن دراسة الخليج العربي بمعزل عن البحرين لأنها شكلت فيه دائمًا المحور الأساس. ولقد كانت البحرين ولا تزال، قبلة أنظار شعوب المنطقة والمهتمين بها على ممر مراحل التاريخ. وليس من قبيل الصدف أن تشير الموسوعة البريطانية إلى البحرين بقولها: «جبيل له أهميته الستراتيجية والتجارية لدى الآشوريين والفرس واليونان» إذ لا توجد في الخليج العربي كله نقطة أخرى تؤلف في الوقت نفسه مركزاً جغرافياً واقتصادياً وسياسياً واستراتيجياً، كما هي حال البحرين.

٢ ــ ومما زاد في أهمية وضع البحرين الجغرافي، أنها على عكس المناطق الصحراوية القريبة منها في الجزيرة العربية، تتألف طبيعة أرضها من مناطق جبلية وهضاب وبعض السهول الصالحة للزراعة بفعل العوامل الطبيعية أي أن ما يقارب نصف مساحة الأراضي في البحرين صالح للزراعة بسبب وجود الينابيع الحلوه ومجاري المياه، وهطول الأمطار الموسمية[1]. وهذا ما يجعل الجزيرة ويكسبها وجهاً أخضر ويجعلها أكثر استقطاباً للسكن سواء بالنسبة إلى أبناء المنطقة العرب والايرانيين أو للأجانب البريطانيين. وهذا ما يفسر النسبة العالية في الكثافة السكانية فيها، إذ تحتل المرتبة الأولى في الخليج العربي بنسبة تصل إلى ٤٣٤ شخصاً في الكيلومتر المربع.

٣ ــ ثم أن اسم البحرين ارتبط تاريخياً واقتصادياً بمادتين ثمينتين اللؤلؤ والبترول. اللؤلؤ رمز الأناقة والغنى، والبترول رمز الحضارة المعاصرة. كما أن موقعها الجغرافي جعلها نقطة تجارية مهمة في الخليج العربي للاستيراد والتصدير.

٤ ــ هذا الموقع المميز جغرافياً ومناخياً واقتصادياً أكسب الجزيرة محبة الناس وعداواتهم، فكلما تجمعت المصالح في مكان ما من العالم تصارعت حوله المحبة والعداوة. ومنذ قدم العصور والبحرين قبلة الشعوب، فعرفت باسم «ني ــ توكي» لدى السومريين و«تيلوس لدى الآشوريين» تيروس لدى اليونان. ويذكر المؤرخ

---

(١) تتقلص الزراعة يوماً بعد يوم نظراً للتوسع الحضري والنضوب التدريجي للمياه الحلوة وقد جفت في السنوات الخمسين الأخيرة العديد من الينابيع كما أن مساحات واسعة من بساتين النخيل قد توارت عن الأنظار. وحلت محلها الأبنية والانشاءات المختلفة.

إن ما تبقى من الأراضي الزراعية محدود جداً ويتألف غالبية المزارعين من البلوش والباكستانيين والهنود والفرس بعدد محدود جداً.

اليوناني هيرودوت أن الفينيقيين جعلوها مركزاً لهم في الخليج العربي، وأثبتت أعمال التنقيب في الجزيرة أنها كانت تضم مجتمعاً منظماً كما كانت مركزاً مهماً لتبادل البضائع. وقد مرت بها الفتوحات والاحتلالات المختلفة من كورش إلى الاسكندر وخلفائه، إلى عمرو بن العاص، إلى أبو سعيد الجنابي القرمطي، إلى الفونسو البرتغالي، إلى الايرانيين، إلى أحمد آل خليفة الذي حرر والجزيرة عام ١٧٨٣، إلى البريطانيين والأميركيين.

٥ ــ كل هذه الاعتبارات جعلت من البحرين المركز الستراتيجي الأول في قلب الخليج العربي بحيث أن السيطرة على البحرين تكاد تكون ضرورية للسيطرة على الخليج العربي كله. فهي على خط وسط بين البصرة ومسقط، والنقطة المفتاح على طريق الهند. وهي لوقوعها بين عمق الخليج العربي ومضيق هرمز، تربط الضفة الغربية بالضفة الشرقية، كما تربط الشرقين، «الأوسط والأدنى» ببقية أنحاء العالم، وتشكل في الوقت عينه، مركز التجارة الدولية لتصدير النفط واستبدال السلع الاستهلاكية المستوردة من جميع أنحاء العالم. يضاف إلى ذلك أن رقعتها الأرضية ضيقة، وكثافتها السكانية عالية، فكانت طول التاريخ عرضة للتهديدات الخارجية، وكانت قدرتها على مقاومة هذه التهديدات محدوده جداً.

٦ ــ إن الجغرافيا البشرية للبحرين تأثرت تاريخياً بوضع الجزيرة الاقتصادي والسياسي، بحيث أن حركة السكان فيها تتبدل في شكل ملحوظ، تبعاً للظروف الاقتصادية، صيد اللؤلؤ، استخراج النفط... والظروف السياسية للحرب والسلم.

إن التمعن في الأرضية البشرية لسكان البحرين يفترض الأخذ بالملاحظات الثلاث الأساسية الآتية:

(أ) وجود تنوع عرقي في السكان. فهناك غالبية من أصل عربي وأقلية من أصل فارسي.

(ب) وجود تنوع مذهبي، فهناك المسلمين وغالبيتهم من العرب، مسلمين فرس يعتبرون أنفسهم من الشيعة، وهذا طبعاً أفضل الأغطية التي استخدمتها ايران(٢)

(ج) وجود توزيع خاص لقوى الانتاج بحيث أن الغالبية العربية هي التي تعمل في التجارة والصناعة، والغالبية الفارسية تعمل في الزراعة.

إن هذا الوضع السكاني هو سبب ونتيجة لعلاقات البحرين بالقوى الخارجية. ولئن كانت الاحتلالات التي شهدتها البلاد على يد العمانيين والبرتغاليين لم تترك كبير أثر فيها، فإن الأمر يختلف بالنسبة إلى الاحتلالات الايرانية والعربية شعب الجزيرة... وحتى البريطانية فهي سبب لأن الفئات السكانية كانت تساعد على سيطرة هذه الجهة أو تلك على الجزيرة، وهي نتيجة لأن قيام سلطة معينة فيها كان يقوي إحدى الفئتين عددياً وسياسياً على حساب الفئة الأخرى. من هنا صار من الضروري التنبه لثلاث نقاط مهمة:

(أ) عملت السياسة الاستعمارية على احترام مبدأ التوازن الدقيق بين السكان بوجهيه العرقي والمذهبي.

(ب) والأخذ بعين الاعتبار أن القوى الخارجية كانت تستغل دائماً نقطة الضعف هذه وما زالت تستغلها وذلك لإضعاف قدرة البحرين على مواجهة التحديات الخارجية.

(ج) والنفاذ من هذه الثغرة بالذات لطرح الموضوع الأخطر ألا وهو: تبعية البحرين وانتماؤها القومي.

٧ ــ صحيح أن شعب البحرين قد حسم موضوع انتمائه القومي بإشراف دولي عام ١٩٧٠، ولكن

---

(٢) لم يشهد تاريخ البحرين أزمات طائفية رغم محاولات ايران المستمرة. إن الغالبية الساحقة من شيعة البحرين هم عرب أقحاح هاجر بعضهم من سواحل الخليج العربي الشرقية. وهؤلاء لا يعتبرون أنفسهم مطلقاً ويفخرون بأنسابهم العربية.

وكانت القبائل العربية منتشرة على الساحل الشرقي حتى بداية القرن العشرين حين بدأ اضطهاد واسع من جانب السلطات الايرانية وخصوصاً في عهد الشاه رضا بهلوي مؤسس الأسرة البهلوية، الأمر الذي اضطر العديد من العرب إلى الهجرة إلى الساحل الغربي.

الصحيح أيضاً أن هذا الحسم السياسي لم يحسم الجدل ولم ينه المسألة. فالذين كانت لهم مطالب في الجزيرة ما زالوا يجهرون بها في كل ظرف. ولا تزال البحرين حتى اليوم محسوبة في دستور ايران المقاطعة الايرانية رقم ١٤... ومع ذلك فإن العالم لم يستنكر هذه المفارقة، كل ذلك يؤكد وجود أهداف معينة... وأن هناك فئة قد تكون غير متنبهة بعد باستقلال البحرين وانتمائها العربي. فمنذ نصف قرن وايران تجهد لكي تؤكد انتماء الجزيرة إليها وأهم محاولات ايران هي:

(أ) اعتراضها على معاهدة جدة الموقعة بين الملك ابن سعود والحكومة البريطانية في ٢٠ أيار ١٩٢٧ لإشارتها إلى البحرين كدولة مستقلة إلى خرج الموضوع أمام عصبة الأمم في السنة نفسها.

(ب) الاعتراض على اتفاقات البترول الموقعة عامي ١٩٣٠ ـ ١٩٣٤.

(ج) إلى مطالب حكومة مصدق عام ١٩٥١.

(د) إلى مطالب الشاه في أواسط الخمسينات مستلحاً بحاجة اميركا إليه في حلف بغداد. لكي يجعل من الجزيرة جزءاً من تقسيماته الادارية الايرانية. مما اضطرت جامعة الدول العربية للتدخل.

وفي دورتها العادية تشرين الثاني ١٩٥٧ قررت الجامعة أن البحرين هي بلد عربي من دون أي وصاية مع ايران، كما طلبت إلى حكومات الدول الأعضاء توجيه كتاب احتجاج شديد اللهجة إلى الحكومة الايرانية بخصوص مطالبتها ضم البحرين إليها. هذا فيما يتعلق بالشاه وحكومة مصدق. ونفصل أخيراً إلى مطالب آيات الله التي طرحت الموضوع من جديد.

... في اعتقادنا أن أفضل أسلوب لمعالجة نزاع كهذا هو للمراجعة وليس التستر. ان الاختباء خلف ستار سحبان النزاع واعتباره شأناً انتهى أو أنه غير موجود هو سلوب مؤدٍ إلى نتائج وخيمة. وهذا فإن أقصى ما يمكن عمله هو تفنيد الصحيح الذي يقدمها الخصوم، وطرح هذه الأمور بأسلوب علمي رصين. بعيداً عن المغالاة الموسمة في موضوع النزاع حول البحرين أن يأتي أفضل دفاع عن استقلالها التاريخي وعروبتها من جهة غير عربية، أي من الحكومة البريطانية التي كانت تتمتع بحق الحماية على الجزيرة لفترة طويلة.

ولهذا وجدنا أن أسلم طريقة للرد على مجمل المطالب التاريخية الايرانية في الجزيرة هي في نشر مذكرة الحكومة البريطانية إلى عصبة الأمم حول هذا الموضوع فهي تعرض لكل وجوه النزاع، وتشكل وثيقة مهمة وثمينه بيد المثقفين شهادة تاريخية على عروبة البحرين واستقلالها.

مذكرة الحكومة البريطانية إلى الأمين العام لعصبة الأمم حول استقلال البحرين

بتاريخ ١٨ شباط ١٩٢٩ أرسلت وزارة الخارجية البريطانية كتاباً إلى الأمين العام لعصبة الأمم حول مطالب ايران في البحرين، وأرفقت الخارجية البريطانية رسالتها تلك بنسخة عن المذكرة التي بعث بها وزير الخارجية البريطاني أوستن شامبرلن باسم حكومته إلى سفير ايران في لندن هوفانس خان مسعد. وتعتبر هذه المذكرة أفضل دفاع عن استقلال البحرين وذلك على الأصعدة السياسية والتاريخية والقانونية. وهذه هي الترجمة الحرفية للمذكرة البريطانية...

رسالة الحكومة البريطانية إلى هوفانس خان مسعد سفير ايران المفوض في لندن

١ ـ في رسالة مؤرخة في ١٨ كانون الأول ١٩٢٨، كان لي شرف إعلامكم جواباً على رسالتكم ذات الرقم ٣٠٦/٩١٠ والمؤرخة في ٢٠ تشرين الثاني أعلمتكم أن حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة لا ترى أية أسباب مشروعة من تلك التي تعددتها أو يمكن أن يتذرع بها، الحكومة الايرانية لتأييد مطالبها بالسيادة على تلك الجزر. بعد عدة أشهر من ذلك

وبالتحديد في ١٢ آب ١٩٢٨، وجه وكيل وزارة الخارجية الايرانية رسالة جديدة إلى سفير المملكة المتحدة في طهران يعرض فيها بالتفصيل الذرائع والأسباب التي بنت عليها حكومته مطالبتها تلك. إن لي الشرف بأن أرجو منكم أن تنقلوا إلى حكومتكم الجواب التالي:

٢ ــ أن حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة قد درست بكل عناية واهتمام الدعوى المعروضة في رسالة الحكومة الايرانية بتاريخ ٢ آب، وجهدت في اكتشاف الحجج الأساسية التي قام عليها ادعاؤها بكون البحرين كانت جزءاً متمماً لايران وهو رأي غير مستند على أي اعتبار جغرافي كما ورد في رسالتي المذكورة أعلاه. وفي ما يمكن استنتاجه من فحوى جوابكم، فإن دعوى الحكومة الايرانية تستند إلى ثلاث حجج رئيسية:

(أ) الأولى مؤداها أن البحرين كانت دائماً من المستلكات الايرانية ما عدا فترة قصيرة من الاحتلال البرتغالي بين ١٥٠٧ و١٦٢٢

(ب) الثانية حول مبدأ مزعوم في قانون الحق الدولي والذي بموجبه لا يحق اقتطاع جزء من دولة مستقلة ذات سيادة، فالنظام هذا الاقتطاع الذي تم على يد دولة أخرى أو بهدف الاستقلال، لم يعترف به رسمياً من قبل السلطة الشرعية المالكة لذلك الجزء.

(ج) الثالثة تعرض لمستندات ترجع إلى أواخر القرن الثامن عشر وفيها أن شيوخ الجزيرة البحرين قد أعلنوا خضوعهم للحكومة الايرانية. وكذلك حول زعم بأن هؤلاء الشيوخ قد دفعوا الضرائب لتلك الحكومة.

بعد دراسة معمقة لهذه الحجج، توصلت حكومة صاحب الجلالة، بناء للأسباب المذكورة أدناه إلى نتيجة وهي أنه لا مجال إطلاقاً للقبول بأي مشروعية أو سيادة لايران على هذه الجزر في العصر الحاضر.

٣ ــ بما يخص الحجة الأولى، فإن الزعم القائل بأن البحرين كانت دائماً وبدون انقطاع تشكل جزءاً من ايران خلال العصور السابقة، باستثناء فترة الاحتلال البرتغالي ما بين ١٥٠٧ و١٦٢٢ هذا الزعم لا يمكن قبوله على علاته. وقد لفت النظر من قبل إلى حقيقة ثابتة، وهي أنه من الناحية الجغرافية، هذا الزعم خاطىء.

فمن وجهة نظر تاريخية، بأن تاريخ جزر البحرين قبل العام ١٥٠٧ هو تاريخ غير مثبت بوضوح، ولكن ليس من السهل دعم الرأي القائل أن هذه الجزر كانت خاضعة للسيادة الفارسية طوال الفتوحات العربية والمنغولية والتترية وفوضى القرون الوسطى. على العكس من ذلك، فإن المؤرخين المعاصرين ذهبوا إلى أنه، ما بين القرنين الحادي عشر وبداية القرن السادس عشر، فإن سكان البحرين كانوا تحت حكم رؤساء من عرقهم الخاص (العربي). كما أن العالم بالجغرافية العربي الادريسي، والذي كتب خلال النصف الثاني من القرن الثاني عشر، قد أعلن بشكل قاطع أن البحرين كان يحكمها آنذاك حاكم مستقل. أنه من غير الممكن إذن القبول بالفرضية القائلة بأن الجزيرة كانت خاضعة بشكل مستمر للسيادة الايرانية قبل ١٥٠٧. ثم أنه من العام ١٥٠٧ حتى العام ١٦٢٢، أصبحت الجزيرة خاضعة للاحتلال البرتغالي باعتراف الحكومة الايرانية نفسها. أن السيطرة الايرانية على البحرين بدأت عام ١٦٢٢ وانتهت عام ١٧٨٣ وهو التاريخ الذي طرد فيه المحتلون الايرانيون نهائياً من الجزيرة على يد أسلاف شيخ البحرين الحالي. وحتى في فترة السيطرة الايرانية هذه، لا يمكن القول بأن السلطة الايرانية على الجزيرة قد مورست بشكل طبيعي ودون معارضة. أو أنها حققت السلام والرفاهية. إن فترة السيطرة الايرانية، من وجهة نظر البريطانيين من الجزيرة غير واضحة تماماً، إذ يبدو أنه في عام ١٧١٨ قام العرب العمانيون بنزول على الجزيرة واحتلوها لمدة قصيرة.

وفي منتصف القرن الثامن عشر انتقلت السلطة إلى يد العرب (الحوالة) الذين كانوا أقوياء آنذاك، والذين حتى الآن، لا يزالون ممثلين تمثيلاً قوياً بين السكان، علماً بأن ايران كانت في العام ١٧٥٣ في وضع يسمح لها بفرض سلطتها بموجب حق الاحتلال. ومع ذلك ففي العام ١٧٨٣، طردت قوات جلالة الشاه نهائياً من الجزيرة على يد العرب من بني عتيبة وانتهت بذلك سلطة ايران على الجزيرة ولم تقم لها قائمة من بعد.

٤ ــ يستنتج جلياً من الخلاصة التاريخية الواردة أعلاه، أن الحجة التاريخية التي يمكن أن تستند إليها ايران في احتلالها المتقطع للجزيرة منذ العام ١٦٢٢ حتى العام ١٧٨٣، هذه الفترة بالذات شهدت حقبتين من السيطرة العربية. وبالمقابل، فقد مضى، منذ العام ١٧٨٣ حتى الآن زمن طويل لم تمارس فيه ايران أية سلطة لها على الجزيرة في حين كانت سيطرة العرب عليها سيطرة تامة غير منقطعة. في حالات كهذه، فإن حكومة صاحب الجلالة لا تستطيع إلا أن تعتبر أمر استقلال البحرين تجاه ايران أمراً ثابتاً أي بحدود ٢٠٠ سنة تقريباً.

٥ ــ في ضوء الأحداث التاريخية المختصرة التي أوردناها أعلاه، ينبغي تفحص الحجة الثانية للحكومة الايرانية، وهي القسم الخاص في مذكرتها الذي يطرح مبدأ في الحق الدولي والمتعلق بالنظرية التالية: لا يمكن، شرعاً، اقتطاع أرض عائدة لدولة مستقلة، ما دام حق المملكية لم ينقل بواسطة هذه الدولة إلى دولة أخرى باجراء رسمي، أي بواسطة معاهدة، أو في حال ضمها إلى دولة أخرى، أو إعلان استقلالها دون أن يتم الاعتراف بذلك رسمياً من قبل مالك الأرض. حتى وإن كانت هذه النظرية مقبولة، فإن على ايران أن تثبت، أنها، وعلى الدوام، كانت المالك الشرعي للبحرين، وان الحقوق التي يمكن أن تكون اكتسبتها عبر العصور بواسطة الفتح واستعمال القوة، تتقدم، ليس فقط على حقوق البرتغاليين، بل وعلى حقوق السكان العرب أنفسهم.

٦ ــ وفي أي حال، فإن حكومة صاحب الجلالة تعلن بدون تردد، أن مبدأ من هذا النوع لا يشكل جزءاً من الحق الدولي حتى وان ادعى أنه مطبق بشكل شامل، إن الزعم بأن مبداء السيادة لا يصبح مشروعاً إلا بعد موافقة ومصادقة الدولة التي نزعت ملكيتها، وهذا المبدأ يتناقض والأعراف الدولية، كما يتناقض مع الأحداث التاريخية، وفوق ذلك، فهذا المبدأ، لو وجد، يعرض للخطر السلام والأمن الدوليين. فكل دولة يصبح لها الحق في المطالبة بأراض لم تعد تحكمها منذ أجيال مدعية أن تخليها عن هذه الملكية في الماضي، لم تتم المصادقة عليه بمعاهدة لاحقة. إن تأكيد مبدأ حقوقي كهذا يعني التأكيد بأنه في حال حصول خلاف حول بقعة ما، فإن العامل الحاسم هو الإرادة التي يعبر عنها أحد طرفي الخلاف. على العكس من ذلك، فإنه في حال استقلال بلد ما من حكامه السابقين، فإن معاهدة يعترف بموجبها هؤلاء الحكام باستقلال البلد تأخذ أهميتها بكونها شهادة قاطعة على أنه حتى في نظر هؤلاء الحكام، فإن استقلال هذا البلد أصبح ناجزاً وفي حال كهذا، فإن كون البلد قد حقق استقلاله بشكل العامل الحاسم بالنسبة للرأي الدولي. وفي ما يخص البحرين، فإن حكومة صاحب الجلالة تجد من غير المعقول والمقبول تلك النظرية القائلة، بأن ملكية البحرين وإدارتها الفعلية بواسطة العائلة الحاكمة حالياً، يمكن النيل منها لسبب بسيط وهو أن الحكومة الايرانية لم توقع على الوثيقة الخاصة باستقلال البحرين الناجز، علمًا بأن هذه العائلة تمارس سلطتها على الجزيرة منذ مئة وخمسة وأربعون عاماً كانت فيها السلطة مستقلة عن ايران، ولم تمارس فيها ايران أية سلطة لها على البحرين.

٧ ــ علاوة على ذلك، فإن السوابق التاريخية أثبتت بما فيه الكفاية، بأن النظرية القائلة بضرورة الحصول على الموافقة الرسمية للدولة المنزوعة الملكية، لم يتم الاعتراف بها دولياً على الاطلاق. فالمستعمرات الاسبانية في اميركا الجنوبية ثارت ضد البلد الأم، وتم الاعتراف بها ديبلوماسياً كدول مستقلة من قبل حكومة الولايات المتحدة الاميركية عام ١٨٢٢ ومن قبل بريطانيا عام ١٨٢٤... أي بأعوام كثيرة سبقت اعتراف اسبانيا الصريح باستقلال هذه المستعمرات. وأما استقلال تكساس واستقلال باناما فقد اعترفت لهما الولايات المتحدة الأول عام ١٨٣٧ والثاني عام ١٩٠٣ ثم لحقتها بريطانيا وبعض الدول الاوروبية وذلك قبل زمن طويل من امتناع كل من المكسيك وكولومبيا عن اعتبار هذه المناطق كمقاطعات متمردة. في حالات كهذه، وفي حالات كثيرة مثلها تمكن إضافتها، فإن قيام الاستقلال الفعلي هو المعول الأول عليه في نظر الدول، كعامل حاسم في الوضع ولم يؤخذ بالاعتبار أن رضى الدولة المنزوعة الملكية يشكل شرطاً لا غنى عنه لاثبات مشروعية انتقال الأرض أو حيازتها. وفي ما خص البحرين، حيث

أن المشايخ كانوا على علاقة تعاقدية مع حكومات صاحب الجلالة كحكام مستقلين، فإنه لم يكن من الضروري أن تنتظر حكومة صاحب الجلالة موافقة ايران لكي تمنح اعترافها باستقلال الجزيرة.

٨ ـ الحجة الأخيرة التي توردها الحكومة الايرانية لتأييد مطالبتها بالبحرين هي التالية: فهي تؤكد أن مشايخ الجزيرة أكدوا خطياً خضوعهم الكامل وإخلاصهم للحكومة الايرانية ودفعوا لها الضرائب وذلك في وثائق تعود إلى ما بعد نهاية القرن الثامن عشر.

بالرغم من أن حكومة ايران لا تعطي أية تفصيلات تؤيد رأيها هذا، وأنه من الصعب في الوقت الحاضر إثبات مصداقية الحجج التي يمكن أن تكون في حيازة الحكومة الايرانية، فإن حكومة صاحب الجلالة مستعدة لأن تذهب أبعد من ذلك وتقبل مبدأ وجود مثل هذه المستندات. وهي، في كل الحال، لا ترى أن وجود مثل هذه المستندات أو الأدلة في حال وجودها، والقائلة، بأن حكام البحرين قد دفعوا أموالاً لحكومة الشاه، لا ترى أن ذلك يشكل سنداً لمشروعية المطالب الايرانية في البحرين.

وحجتها في ذلك أن حكام البحرين كانوا محاطين بدول متناحرة ومتفوقة عليهم وتهدد استقلالهم دائمًا. لهذا اضطروا وبمناسبات عدة خلال السنوات السبعين الأولى من القرن التاسع عشر، اضطروا رغمًا عنهم للاعتراف بتسلط هذه القوى عليهم ومنها حكام مسقط وايران وتركيا، وعرب الجزيرة وحتى مصر. أي أنهم دفعوا الضريبة لكل قوة عرضت عليهم الحماية وبدالهم في حينه أنها قادرة عليها. إن حكومة صاحب الجلالة لا تجهل أبداً أن حكام الجزيرة دفعوا الضرائب مرات عدة لمسقط ومصر وعرب الجزيرة خلال فترات قصيرة. وبالتالي فكل مطالبة تستند إلى مسألة دفع الضرائب يمكن أن تستغل من قبل هؤلاء لتأكيد سيادتهم على البحرين. وأنه من الثابت، في جميع الأحوال، أن سياسة الورع والتردد التي اعتمدها أسلاف الشيخ الحالي لا يمكن أن تكون ملزمة له. فلقد قرر أن يتصدى للمطالب الايرانية في البحرين بشكل حازم وهو الذي آذن لحكومة صاحب الجلالة أن ترفضها باسمه وذلك طبقاً للمعاهدات التي تعطي لحكومة صاحب الجلالة الحق في الدفاع عن البحرين ضد كل اعتداء خارجي.

٩ ـ بالنظر إلى أن الحكومة الايرانية لم تقدم أي دليل مقنع يؤكد أن حكومة صاحب الجلالة قد اعترفت في الماضي بمطالبها في البحرين... فإنه من غير المجدي الاجابة هنا بشكل مفصل على الحجج المختلفة التي تجهد الحكومة الايرانية لتقديمها كدليل على أن حكومة صاحب الجلالة قد اعترفت في الماضي بتلك المطالب في مذكرتي بتاريخ ١٨ كانون الأول ١٩٢٨، كنت قد شرحت كيف أن حكومة صاحب الجلالة البريطاني ليست على استعداد اليوم، كما في الماضي، للقبول بشرعية المطالب الايرانية، وأني أرجو الحكومة الايرانية بأن تتأكد بأن إعادة نظر كاملة ومعمقة في المستندات المقدمة حديثاً تؤكد بشكل ثابت موقفها السابق، أن حكومة صاحب الجلالة تعتبر شيخ البحرين حاكمًا مستقلاً منذ العام ١٨٢٠ وهو تاريخ قيام أول علاقات تعاقدية خاصة بيننا دون أي رجوع لحكومة الشاه.

وعندما تم استدعاء الكابتن وليم بروس (١) عام ١٨٢٢ لكونه تفاوض مع حاكم شيراز حول مسودة اتفاقية دون أن يكون لديه أي تفويض من قبل الحكومة البريطانية فإن السبب الأساسي لطلب استدعائه وللتبرؤ السريع من محاولته تلك كان ان هذا الاتفاق يعترف لشاه ايران بصفة كونه مالكاً للبحرين وهي صفة لا دليل عليها أبداً، ولم يكن من الممكن أن تعبر الحكومة البريطانية عن رأيها بشكل أوضح مما فعلت آنذاك أي منذ ما يزيد عن نصف قرن، وهو موقف لم تجد ما يدفعها لتغييره منذ ذلك التاريخ.

١٠ ـ إن مذكرة الكونت كلارندون[٢] المؤرخة ٢٩ نيسان ١٨٦٩، والتي تخصص لها الحكومة الايرانية حيزاً كبيراً من جوابها، هذه الرسالة لم تكن لتحوي أبداً التأويلات التي أعطتها إياها الحكومة الايرانية، وكما كنت قد أشرت في مذكرتي المؤرخة في ١٨ كانون الثاني ١٩٢٨، فقد تم الاعتراف في تلك المذكرة بأن الحكومة الايرانية قد تقدمت بمطالب حول البحرين وأن هذه المطالب قد درست بعناية وأنه لم يتم الاعتراف أبداً بحقيتها. وتؤكد المذكرة فوق ذلك على نية الحكومة

البريطانية في الاستمرار بالزام المشايخ على احترام التعهدات الموقعة معهم بصفة كونهم حكاماً مستقلين. وأنه لمن المستحيل على حكومة صاحب الجلالة الاعتراف بأن ما ورد في تلك المذكرة حول الاعتبارات التي أدت إلى قيام واستمرار العلاقات التعاقدية بين ايران والبحرين يشكل اعترافاً صريحاً بحقية المطالب الايرانية. إن حكومة صاحب الجلالة لا يسعها الأخذ بالرأي القائل أن تبعية البحرين أو أي وضع آخر في علاقتها بايران. يمكن بشكل من الأشكال أن يتأثر بتوقيع معاهدات مع شيوخ الجزيرة علمًا بأنها فعلت ذلك بهدف قمع القرصنة وبسط الأمن في الخليج العربي وهي التزامات لم تكن الحكومة البحرينية في وضع يسمح لها القيام بها بشكل فعال. صحيح أنه في تلك الحقبة كانت حكومة صاحب الجلالة مشغولة بأمن التجارة في (الخليج الفارسي) وهو أمر يتعلق بمصالحها ومصالح ايران في آن واحد. وعلى هذا الأساس قبلت بارتياح مبدأ التعاون مع ايران لفرض النظام فيما لو سمحت ظروف ايران بذلك علمًا بأن حكومة صاحب الجلالة، في الوقت الذي ترفض فيه مبدأ مشروعية المطالب الايرانية في البحرين، فإنه لم يكن من المناسب لها آنذاك أن ترفضها مباشرة. أما المعاهدات الخاصة، التي قبلت بموجبها حكومة صاحب الجلالة الاضطلاع بمسؤوليات السياسة الخارجية للجزيرة، فقد عقدت في تاريخ لاحق.

١١ ــ في هذا المجال، أجد من واجبي أن أرشد إلى الحكومة الايرانية بأن تأخذ في الاعتبار بأنه لا موجب أبداً للاشارة التي وردت في المقطع الأخير من القسم الثاني من مذكرتها التي هي هدف ردنا هذا، وهي الاشارة التي تعتبر نظام الاستقلال الذي تتمتع به البحرين وكأنه خلاصة تمرد بتحريض من دولة أجنبية. أن حكومة صاحب الجلالة ترفض مثل هذه الاشارة التي ليس لها ما يبررها على الاطلاق ففي العام ١٨٢٠، وبعد سحق أعمال القرصنة التي كان يقوم بها الحكام المستقلون عبر الشاطىء المعروف باسمهم في عمان، قامت حكومة صاحب الجلالة بدراسة خاصة لوضع البحرين وقد حدث ذلك بعد مرور أربعين سنة على احتلال تلك الجزيرة بواسطة أسلاف شيخها الحالي وهي سنوات مرت دون أن تمارس ايران أية سلطة لها على الجزر ولم تتخذ أي إجراء لاستعادة زمام المبادرة فيها، إن حكومة صاحب الجلالة لم تجد حرجاً أبداً في فتح محادثات مع حاكم الجزيرة المستقل دون السودة مسبقاً إلى حكومة الشاه. إن هدفها في ذلك، والذي أعلنه اللورد كلارندون عام ١٨٦٩، كان قطع دابر القرصنة وبسط السلام على منطقة (الخليج الفارسي) ولقد حرصت حكومة صاحب الجلالة على اتخاذ الاجراءات الضرورية لبلوغ هذا الهدف، وبالرغم من أنه كان بإمكانها إخضاع الشيخ لسيطرتها فلم تقم بذلك وإنما اكتفت بتنظيم يسمح بتأمين الحماية للملاحة الدولية دون أن تضطلع بمهمات إدارية.

إن حكومة صاحب الجلالة تمسكت دائمًا بهذا الموقف، ليس فقد خلال العام ١٨٢٠ وإنما في مناسبات أخرى، وخاصة عام ١٩٤٨، عندما رفضت الموافقة على الطلب المقدم من شيخ البحرين لضم أراضي الجزيرة إلى مملكة صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا. إن معاهدة ١٨٢٠ التي تعهد شيخ البحرين بموجبها بمنع السبي والقرصنة في البر والبحر ووقف الصراعات القبلية، استتبعت بمعاهدات لاحقة في الأعوام ١٨٤٧ و١٨٥٦ و١٨٦١، وكلها تصب في ذات الأهداف ومنعها: منع تجارة الرق، واستقرار الخليج العربي لمصلحة الملاحة الدولية. إن الحكومة البريطانية قد أبرمت كل هذه المعاهدات مع شيخ البحرين بصفته حاكمًا مستقلاً وقد رفضت بالتالي القبول بأية ادعاءات تركية ايرانية أو سواها تلزم وجود سيادة لها على أراضي البحرين.

ثم إن حكومة صاحب الجلالة لم تتعهد للشيخ للبحرين ضد كل تهديد خارجي إلا بعد التوقيع على معاهدة ١٨٦١ وذلك مقابل التزام البحرين بمنع الاعتداء عن كل عدوان سواء بالحرب أو بالقرصنة البحرية. ثم إن حكومة صاحب الجلالة لم تضطلع بشامل المسؤولية عن علاقات البحرين الخارجية إلا بعد ذلك بزمن بعيد أي في العامين ١٨٨٠ و١٨٩٩ وذلك لرد ما كانت البحرين تعتبره محاولة لتقويض استقلالها على يد دولة أجنبية.

١٢ ــ ختاماً فإن حكومة صاحب الجلالة لا تنكر دهشتها من كون الحكومة الايرانية قد اعتبرت في

مراسلاتنا حول هذا الموضوع إلى المادة العاشرة من ميثاق عصبة الأمم المتحدة والتي تنص على أن أعضاء العصبة يلتزمون باحترام وتدعيم وحدة الأرض والاستقلال السياسي لكل دولة عضو في عصبة الأمم في وجه كل اعتداء خارجي عليها، كما تعجب الحكومة البريطانية كيف أن الحكومة الايرانية تظن طبقاً للمادة المذكورة بأن أعضاء عصبة الأمم مضطرون لدعم وتأييد الادعاءات الايرانية حول جزيرة مفصولة عن ايران بكل مساحة الخليج العربي ولم تمارس ايران عليها أية سلطة منذ مئة وخمسة وأربعين عاماً.

١٣ ـ إن الحكومة الايرانية ستلاحظ ولا شك أن حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة قد درست بعناية وتمعن الحجج المقدمة من جانبها في المذكرة التي ترد عليها في ملاحظاتنا هذه. ومع أنها لم تجد أي سبب يجعلها تغير من نظرتها السابقة، فإن موقفها يستند إلى حقيقة محددة يمكن الإستناد لها، دون أن يكون ذلك نابعاً من سياسة معادية لمطامع ايران الشرعية. إن حكومة صاحب الجلالة لا ترى أنه من مصلحة ايران أن تستمر في رفضها الاعتراف باستقلال البحرين وهو استقلال قديم العهد وهي تأمل من حكومة الشاه التي تتبع نشاطها ضمن دائرة من الواقعية وخاصة في سياستها الداخلية أن تعيد النظر في موقفها. إن تأمين علاقات حسنة مع الدول المجاورة لايران وفي المقدمة أن مطلبها الحالي، الذي أصبح مطلباً قومياً باطلاً، هو مطلب لا يمكن الدفاع عنه وأن أية محاولة لفرض هذه العلاقات الحسنة بالقوة بل بالضغط حتى ولو كان ضئيلاً في سياستها وخاصة ما يتعلق بالمسألة البحرينية، وأن تتخلى نهائياً عن [illegible]

[illegible] الأمين العام [illegible]

التوقيع: أوستن شامبرلين

إن الاستعراض الذي اعطيناه في اعلاه يمثل حقيقة الدور الفارسي ونواياه بشكل واضح لا يقبل الشك. أو قسماً من الباحثين يعتبرون أن ذكر هذه المداخلات التاريخية أصبحت غير ذي فائدة بعد أن استقلت البحرين.

ونحن لا نختلف مع ذلك تماماً، ولكن الأطماع والسياسة الفارسية الممتدة عبر العصور لا تختلف في أي مرحلة من مرحلها، سواء كان الحكم يرأسه الشاه المقبور أو الشاه المعمم. وما حصل في البحرين في الفترة الأخيرة بعد اعتداء ايران على العراق يمثل المخطط الذي تنفذه ايران في عصر الشاه الجديد.

المعلومات المتوافرة عن العملية الانقلابية التي سبق وأن تمت في البحرين طرحت علامات استفهام عديدة تتعلق ليس بمستقبل دولة الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، وإنما بمستقبل دول الخليج العربي.

وعلى رغم التكتم الشديد، الذي أحيطت به التحقيقات الكثيفة في العملية الانقلابية إلا أن ما تسرب عنها، أثار دهشة المراقبين فالمخطط الموضوع لم يكن يتوقف عند حدود البحرين، وإنما يعتبرها مدخلاً لزعزعة الاوضاع في كل دول الخليج العربي.

والذين نظموا المحاولة الانقلابية ليسوا فئة من الشبان وقد غرر بهم، كما تقول الأنباء الرسمية التي ترد من المنامة. وليسوا خلية صغيرة ومحدودة، وإنما هم بمثابة المخالب في كف الدب الكبير، الذي يتربص بمنطقة الخليج العربي، والذي لن يتراجع في محاولته، عن تخطيطاته الموضوعة وانه لسيهتدي لرسم الخط والدوائر الاستراتيجي.

تشير المصادر أن المئير في المعلومات المتوافرة حتى الآن، إن فصول المؤامرة، تم حبكها على مستويات واسعة، وفي أكثر من مكان واحد.

وإذا كانت كميات الأسلحة الكبرى التي اكتشفت في المنامة، وصلت إليها من بيروت، على أيدي عناصر فلسطينية كما تدعي هذه المصادر، فإن عمليات التهريب [illegible]

والعاصمة اللبنانية، التي تحولت على أيدي الأنظمة العربية، قاعدة اساسية للارهاب الدولي المنظم، ينطلق منها إلى دول المنطقة، وكانت البحرين تمثل المحطة الأولى.

المحطة الثانية، التي كان يفترض أن تضرب فيها المؤامرة الانقلابية، هي قطر، وذلك وفق الاسلوب نفسه المعد للبحرين، أي إدخال السلاح أولاً وإعداد الارهابيين ثانياً، ثم خلق حال من الفوضى والفتنة تحت ستار الدين، تمهيداً للانقضاض على السلطة بعد الايقاع بين الجيش والنظام.

المحطة الثالثة، في المخطط هي الكويت، التي تعتبرها الأطماع الفارسية منتصف الطريق إلى السيطرة الكاملةعلى الخليج العربي، والتي يصفها هؤلاء في جلساتهم الخاصة بـ (الثمرة الناضجة) الجاهزة للقطاف. ربما لأن طبيعة النظام في الكويت، أتاحت لهذه العناصر مجالاً اوسع للتحرك والنشاط، وخلق التنظيمات والشبكات السرية، التي باتت مستعدة تماماً للعمل حتى تحين ساعة تنفيذ المؤامرة.

المحطة الرابعة، هي دولة الامارات، حيث كان يفترض خلق حال من النزاع بين دبي وأبو ظبي، تمهيداً لفرط الاتحاد بين الامارات الست، بحيث يسهل الاستيلاء على السلطة تمهيداً لاعلان قيام جمهورية ساحل الجزيرة العربية الاسلامية وتطلب الحماية من ايران.

المحطة الخامسة، هي امارة عمان، على اعتبار أن «ثورة ظفار» جاهزة للتحرك على أوسع مستوى إذا توافر لها المناخ الملائم، ومن المعروف أن أفرادها ما زالوا يتلقون التدريب والدعم في معسكرات خاصة بهم أقيمت في اليمن الجنوبي وبدعم دولي واسع.

المحطة السادسة والكبرى، هي السعودية، التي تكون اصبحت مطوقة بحزام من الأنظمة الشعوبية المعادية تدعى اليسارية، والتي سبق وأن أجريت فيها تجارب ارهابية على الطبيعة، سواء عندما اثيرت الاضطرابات الطائفية في المناطق الشرقية (الدمام ـ الحسا ـ ابقيق)، أو عندما نفذت عملية المسجد الحرام في مكة.

المحطة السابعة والاخيرة، وفي المخطط، وهنا وجه الاثارة في المضوع، هي ايران نفسها، التي تكون بعد ما ساعدت على دومينو الانقلابات، في الخليج لعربي، أصبحت بطبيعة نظامها الطائفي مناقضة للوضع السياسي الجديد في المنطقة. وإذا كانت عاصفة الخميني تشكل ستاراً رملياً يضيع الرؤية في تلك المنطقة الصحراوية من العالم، بحيث يلبس اليساريون والانقلابيون ثياب المتدينين لا بل المتعصبين دينياً، فإن هذه العاصفة تصبح فيما بعد مصدر ازعاج (لجمهوريات الخليج الاشتراكية اليسارية).

ولأن «فدائيون خلق» وبقايا حزب توده، يشكلون القوة الأشد تنظيماً في ايران الآن، فمن السهل طي صفحة الخميني، وفتح صفحة نظام جديد يتلائم مع الأنظمة المستجدة في المنطقة، بحيث تكتمل (المنظومة الاشتراكية لشعوب الخليج) لكي تنسجم مع المخطط الدولي في اللعبة الدولية التي مثلت فيها ايران الدور الاساس وبالاسلوب المرضي عنها دولياً.

إنه السيناريو الموضوع في جعبة الكثيرين من القوى المعادية في المنطقة.

SUMMARY

Bahrain: The Pearl of the Arab Gulf

By:
Dr. Fadhil H. al-Barak

One can be sure of the fact that the fulcrum of power has been transfered to the Arab Gulf after the Egyptian withdrawal from the confrontatation states. There was a fear that a Gulf war would break out because of Bahrain, which would be similar to the Lebanese war as both these countries' situation is similar in addition to the fact that Bahrain is very important in many aspects — strategic, commercial and oil. One can notice that the Irani claim over Bahrain used the local situation which is based on the racial diversity of the population. The Bahraini people put an end to the question of national identity under international supervision in 1970. But it was not a final solution for Bahrain is still considered until now the fourteenth province of Iran according to the Iranian Constitution which emphasises the fact that there is a special objective in this regard.

The Foreign Ministry of Great Britian sent on 18-2-1922, a letter to the General Secretary of the League of Nations concerninng Iran's claim in Bahrain and it was accompanied by a copy of a memorandum which British Foreign Minister sent to the Iranian Ambassador in London. This document included many important points including the British governments view that the Sheikh of Bahrain was considered an independent ruler and refused to accept any Turkish or Iranian supremacy.